

## اقتصاد

## مقال

السياسيون يضعون  
يدهم على الاقتصاد

الورقة الاقتصادية التي خرج بها اجتماع بعدا تحوط بها اكثر من علامة بارزة. فهي طموحة بلا شك وتشكل اطارا للاصلاحات المالية والاقتصادية، الا انها لا تأتي بحل للازمة الضاغطة وربما قد تكرر ازمة. بمعنى آخر، تظهر وكأنها تحمل عناوين وشعارات لا تتطلبها المرحلة الراهنة. هذا التوصيف للورقة عبر عنه خبراء اقتصاديون، وانضم الى رأيهم بيار دوكان الموفد الفرنسي المولج متابعة ملف مؤتمر سيدر الذي رسم اطارا للمعالجة الملحة، مصرا على ان الوضع طارئ جدا ولا يمكن ان نجد له اي مؤشر اقتصادي او مالي غير سيء.

ادرجت في هذه الورقة مشاريع اصلاح ليست جديدة وهي قيد التداول منذ سنوات، واستعدادات ايضا مشاريع كانت منسية مثل لينور واليسار، وهنا يطرح السؤال عن المغزى من هذه الاستعادة. اذ ان هذه الورقة التي ازدحمت بالمشاريع الضرورية لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي، لا تزال تفتقد الى خارطة طريق هي اساس للمعالجة، بحيث ترتب الاولويات الملحة والآنية لعلاج الوضع الضاغط راهنا والمتصل تحديدا بخفض العجز. لذا، كان من الاجدى برمجة الاولويات التي تبدأ بقطاع الطاقة الذي يستنزف نسبة 60 في المئة من الموازنة العامة وهو المطلوب المتكرر والدائم للمؤسسات المالية والدولية، والشرط الاساسي لحصول لبنان على اموال المانحين من خلال سيدر. وخص دوكان هذا الملف بكلامه الاخير للدلالة على حزم هذه المؤسسات في معالجة هذا القطاع المأزوم منذ 40 عاما، اذ قال ان 60 في المئة من العجز يأتي من كهرباء لبنان، وتاليا لا بد من التصرف ازاء هذا الامر. ويخلص الخبراء الى انه كان ممكنا ادراج هذه المشاريع، وتحديد الملح منها، في مشروع موازنة 2020 ومناقشتها في مجلس الوزراء ومجلس النواب بمشاركة اطراف الانتاج الذين يدركون الازواج الحقيقية التي يئن منها الاقتصاد عموما، وعدم التوسع في مروحة طرح مشاريع لا يستدعيها الوضع الضاغط حاليا. علما هذه المشاريع قد تكون ضرورية، الا انه يمكن تأجيل بعضها الى مراحل لاحقة خصوصا انها لم ترقق بيانات عن تكاليفها ومصادر تمويلها.

لم يغفل الخبراء ايضا عدم الاخذ في الاعتبار عندما طرحت ورقة بعدا، اين اخفقت موازنة 2019 واين حققت نتائج على صعيد الإيرادات والبناء على موضوع خفض العجز من خلال مكافحة التهريب والتهرب الضريبي وتمويل الكهرباء واستيراد الفيول.

لعل ما افرزه اجتماع بعدا هو تكريس دور السياسيين ووضع يدهم على الاقتصاد، وتدخلهم في رسم السياسات الاقتصادية والمالية الى حد ما، من خلال اعفاء اصحاب الاختصاص واطراف الانتاج من ادوارهم كفاعلين ومؤثرين في وضع هذه السياسات. هذه الصورة تتعارض ايضا مع الدعوات الى اشراك القطاع الخاص في المشاريع المطروحة، والغاء مبدأ فصل السلطات والواجبات الذي تتميز به الادارة العامة، ومن شأن تدخل السياسيين ايضا ان يهدد مفهوم الاقتصاد الحر الذي طالما تغنى به لبنان.

اخيرا، بدلا من الاستئثار بملفات الاقتصاد، يتوجب على الطبقة السياسية دعم هذه المشاريع لانجاحها، عبر توفير بيئة مستقرة امنيا وسياسيا ورأب كل تصدع تسببه التجاذبات المستعرة دائما.

عصام شلهوب

مذكرات تفاهم مع جهات اقليمية ودولية، منها فرنسا وروسيا وتونس وجمهورية مصر العربية والمانيا وقبرص وغيرها. وقد اصبحت الهيئة عضوا في المنظمة العالمية لهيئات الاوراق المالية IOSCO. وفي اطار التعاون بين الهيئة والبنك الدولي، اطلقت ستة انظمة تطبيقية اشرف عليها اختصاصيون دوليون، وذلك في سبيل تحديث الاطر القانونية للاسواق المالية اللبنانية تماشيا مع افضل المعايير الدولية.

■ هل تتوقعون اقبالا على الاسواق المالية؟

□ في ظل التطور الحاصل على صعيد الاطر التنظيمية والقانونية في الاسواق المالية اللبنانية، تتوقع الهيئة اقبالا واسعا على الاسواق المالية من مستثمرين لبنانيين واجانب، تركز على الحيوية الجديدة التي سوف تطلقها منصة التداول الالكتروني في الاسواق المالية اللبنانية والتي تتوجه خصوصا لدعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك عبر حض الشركات اللبنانية على طرح اسهمها او عرض سندات على السوق، لتحقيق تمويل طويل الامد ورسملة بكلفة منخفضة.

■ هل تم الترخيص لاطلاق منصة التداول الالكترونية، وما هي ابرز الخصائص المتعلقة بالشركة المشغلة؟

□ اطلقت الهيئة في كانون الاول 2018 دفتر الشروط المتعلقة بالترخيص لمنصة التداول الالكتروني التي يتوقع ان يبدأ العمل بها في الربع الاول من العام 2020. منحت رخصة انشاء المنصة لمجموعة بنك عودة وAthex Group بعد نيل هذه المجموعة النقاط الاعلى بحسب المعايير المحددة مسبقا ضمن دفتر الشروط. التزمت هذه المجموعة تأسيس شركة لا يقل رأسمالها عن 20 مليون دولار، كما تعهدت تأمين سيولة بمبلغ 100 مليون دولار كصانع سوق market maker، ما يساهم في ايجاد عرض وطلب دائمين على المنصة.

■ ما هي القطاعات العامة الصالحة لادراجها حاليا، في ظل الكلام عن خصخصة بعض المؤسسات والقطاعات الخدمية؟

نائب رئيس هيئة الأسواق المالية:  
يمكن تخصيص الكثير من المؤسسات العامة

ينطلق العمل بالمنصة الالكترونية للتداول في الربع الاول من العام المقبل. ينتظر لبنان، بقطاعاته المالية والاقتصادية والنقدية والاستثمارية، هذا الموعد الذي سيعطي املا في انتقال عمل القطاع المالي والاستثماري نحو مستويات حديثة. من شروط تطوير اسواق المال، وجود بورصة ناشطة تتركز من خلالها عمليات العرض والطلب على الادوات المالية وتؤمن السيولة المطلوبة في الاسواق المالية



نائب رئيس هيئة الاسواق المالية فراس صفي الدين.

في ظل هذا الاستحقاق، ووفق ما يؤكد حاكم مصرف لبنان ورئيس هيئة الاسواق المالية رياض سلامة، تطلق الهيئة مشروعا يحاكي متطلبات السوق اللبنانية في ظل التحديات المتزايدة، وذلك عبر تأمين القدرة على التمويل بكلفة منخفضة من خلال التداول في ادوات جديدة من نوعها في لبنان واخرى غير متاحة حاليا في بورصة بيروت، ما سيساهم في تعزيز ريادة الاسواق المالية وتوسيع عدد المتداولين وايجاد سيولة اضافية. هذه العوامل مجتمعة سوف تمنح المستثمر اللبناني والاجنبي القدرة على التداول في سوق متطورة تركز على احداث المعايير الدولية.

في اطار السعي الى خلق التوازن في النظام المالي ما بين القطاع المصرفي والاسواق المالية من حيث القدرة على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تعزيز الاقتصاد، ستساهم المنصة في توفير مصدر اضافي لتمويل القطاعات الانتاجية اللبنانية، فضلا عن دورها في رسملة الشركات، وذلك عبر الاكتتاب العام في اسهمها او من خلال تسنيد ايراداتها، اضافة الى امكان تحويل جزء من ديونها الى سندات تملك (Equities)، ما يساهم في خفض نسبة مديونية القطاع الخاص. نائب رئيس هيئة الاسواق المالية فراس صفي الدين اكد لـ"الامن العام" ان اعادة احياء لبنان كمركز للخدمات المالية الاقليمية يعتمد بشكل كبير على تطوير الاسواق المالية اللبنانية. وتوقع اقبالا واسعا على منصة التداول الالكتروني من مستثمرين لبنانيين واجانب، مشيرا الى ان هدف هذه الخطوة في هذا التوقيت بالذات هو توفير السيولة في الاسواق.

■ هل بدأت الاسواق المالية العمل، وما هي مراحل انطلاقتها؟

□ انطلقت اعمال هيئة الاسواق المالية في العام 2011 بموجب القانون رقم 161، كهيئة رقابية ناظمة وفاعلة للاسواق المالية اللبنانية. وتم تعيين الاعضاء الخبراء في مجلس هيئة الاسواق المالية في تموز 2012 وفق المرسوم الصادر في مجلس الوزراء رقم 8475. في اواخر العام 2012، باشرت هيئة الاسواق تطبيق احكام هذا القانون وانصب اهتمامها على القضايا التشغيلية والرقابية والتنظيمية التي تتيح لها الاضطلاع بالمهام التي ناطها بها هذا القانون.

■ كيف يتم التسويق للاسواق المالية اللبنانية في الاسواق العربية والدولية؟ وكيف تقيّمون الاهتمام الخارجي بهذه الاسواق؟

□ اعادة احياء لبنان كمركز للخدمات المالية الاقليمية يعتمد بشكل كبير على تطوير الاسواق المالية اللبنانية، عبر تعزيز سلامتها ووضوح جاذبيتها حيال المستثمرين. تتعاونت هيئة الاسواق المالية وتبادلت المعلومات ضمن اطار القانون مع المنظمات الدولية والهيئات الاجنبية والعربية. وقد تجاوب البنك الدولي مع نشاطها وعرض لدراسة حاجاتها وامكان المساعدة في وضع الانظمة المناسبة لعملها. وفي اطار تعزيز علاقاتها الدولية، بدأت الهيئة توقيع

# تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.

■ كيف يمكن ان تخلق المنصة الالكترونية فرص عمل في الاقتصاد اللبناني؟ ومن اين سيوفر التمويل للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والعائلية؟

□ هيئة الاسواق، في ظل ما تشهده المنطقة ولبنان على وجه الخصوص وما فرضته المرحلة من تضافر الجهود، على استعداد لترجمة المبادرات الى نتائج ملموسة دعماً للقطاع المالي وللمعرفة اللذين يشكلان اهم اساس الاقتصاد اللبناني، وهذا ما يساهم في تفعيل النمو وايجاد فرص عمل للشباب. الوقت حان للانتقال نحو نظام مالي اكثر اتزاناً. كما تعتبر العلاقة بين الاسواق المالية وتعزيز العمالة في الاقتصاد علاقة مباشرة ووجودية. ان الهدف الاساسي لوجود سوق مالية فعالة هو تأمين السيولة اللازمة، وبالتالي رأس المال للمؤسسات القطاعية بما يتيح لها تنمية حجمها وقدراتها الانتاجية والتنافسية. هذا النمو في الحجم والقدرة الانتاجية يتطلب حكماً يدا عاملة اضافية ومتخصصة. ومن الطبيعي ان يعكس نمو المؤسسة واليد العاملة على النمو الاقتصادي العام في البلد. من المؤكد ان نجاح العملية المشار اليها، تتطلب اطاراً قانونياً وتنظيماً حديثاً وشفافاً يوفر اعلى درجات الحماية للمستثمر ويعزز الثقة في السوق. هذا ما عملت عليه هيئة الاسواق المالية في الفترة الماضية، وهيأت الاجواء لاطلاق المنصة بالشكل السليم والفعال.

■ تطلق وزارة المال بين فترة واخرى سندات خزينة واوروبوند، وتحصر التعامل بها في المصارف. هل تقوم منصة التداول الالكترونية بادراج سندات الخزينة والاوروبوند عند انطلاق العمل بها؟

□ ستكون سندات الخزينة والاوروبوند من جملة الاوراق المالية المعروضة للتداول على المنصة عند اطلاقها. نحن ننظر كهيئة اسواق مالية بايجابية الى هذا التطور، نظراً الى السيولة المرتفعة التي سوف تؤمنها سندات الخزينة اللبنانية للاسواق عموماً.

ع. ش

## قطاع الاتصالات سيساهم في توفير السيولة المطلوبة للاسواق

■ سيطر القطاع المصرفي بشكل تام على القطاع المالي، واصبح يمول الاقتصاد بنسبة اعلى مما ينتج. الا تعتقد في ظل الواقع الذي يعيشه اقتصادنا انه آن الاوان لاجراء نقلة نوعية من القطاع المصرفي الى الاسواق المالية؟

□ اطلاق المنصة يشكل سندا اساسياً للقطاع الخاص اللبناني في ظل انخفاض التسليف في القطاع المصرفي، وهي توكب وتكمل عمل القطاع المصرفي اللبناني المتطور خصوصاً ان المنحى العالمي اليوم يتمثل بوجود اسواق مالية ناشطة تجذب السيولة اللازمة لنمو مختلف القطاعات الاقتصادية. من المتوقع ايضاً، مع الانظمة الجديدة التي تطلقها الهيئة، ان تبادر السوق الى خلق صناديق استثمارية تتعلق بالقطاع العقاري وعرضها للتداول على السوق الثانوية، ما يؤمن سيولة اكبر للقطاع ويساهم في عودة الحياة اليه.

الدراسات الاخيرة والمبنية على التجارب والعبر المستفادة من الازمة المالية العالمية، تدل في شكل واضح على ان الانظمة المالية التي ترتكز على التسليف من القطاع المصرفي بشكل مكثف، تعاني اكثر عند الازمات المالية من الانظمة التي ترتكز على تمويل قطاعاتها الانتاجية واقتصادها من الاسواق المالية. الدليل على ذلك هو سرعة تعافي الاقتصاد اميركي بعد الازمة المالية في العام 2008، والمعاناة التي لا تزال تمر فيها بعض الدول الاوروبية كنتائج مباشرة وغير مباشرة (مثل إيطاليا، واسبانيا واليونان سابقاً) جراء الاتكال المفرط على الاستدانة من القطاع المصرفي.

□ عدد كبير من المؤسسات العامة يمكن تخصيصها وادراجها في منصة التداول. يساعد ادراج هذه المؤسسات، في الدرجة الاولى، في تخفيف اعباء القطاع العام على الاقتصاد ويتيح بالتالي ادارة فعالة لتلك المؤسسات من طريق القطاع الخاص كلياً او جزئياً. كما يسمح للمواطن العادي بالمشاركة فيها من خلال منصة التداول بما يعزز الثقة بين تلك المؤسسات والمواطن. اعلن حاكم مصرف لبنان رئيس الهيئة رياض سلامة مراراً عن نيته ادراج اسهم شركة طيران الشرق الاوسط في المنصة، ولاقاه اخيراً دولة رئيس مجلس الوزراء الرئيس سعد الحريري في تصريح اعلامي بعد لقاء بعهدا الاقتصادي الذي انعقد برئاسة فخامة رئيس الجمهورية في ايلول 2019. نعتقد ان قطاع الاتصالات قد يكون ايضاً من القطاعات الحيوية التي لها القدرة على المساهمة في خلق السيولة المطلوبة في الاسواق.

■ ما هي الادوات (عملات، سندات، اسهم، ذهب...) التي سيتم التداول بها في هذه الاسواق؟ وما هي آلية التواصل بين المستثمر والاسواق للاكتتاب او الشراء؟

□ يعتبر اطلاق منصة التداول الالكترونية بالشكل والمضمون والتوقيت من اهم انجازات هيئة الاسواق المالية حتى تاريخه. لعل من اهم اهداف هذه الخطوة وفي هذا التوقيت بالذات هو تأمين السيولة في الاسواق، الامر الذي يساهم مباشرة في دعم النمو الاقتصادي المتباطئ من هذه المرحلة. وجود اسواق رأسمال منظمة تؤمن السيولة اللازمة لصناعة سوق فعال، يفتح المجال امام جميع القطاعات لابتكار ادوات مالية جديدة لتمويل النمو. تتيح هذه المنصة للاسواق اللبنانية ادراج وتداول كل انواع الاوراق المالية، من اسهم وسندات دين ومشتقاتها والعملات والمعادن الثمينة. بالنسبة الى آلية التواصل بين المستثمر والاسواق للاكتتاب او الشراء او البيع، فهي ترتكز على اعلى معايير التكنولوجيا الحديثة بحيث تربط مباشرة بين الاطراف المعنيين في مؤسسات وافراد وبورصات اخرى اقليمية و/او دولية. وبالتالي تقوم باستقطاب



المديرية العامة  
للأمن العام